

**نظام الهيئة العربية السعودية  
للمواصفات والمقاييس  
١٣٩٢هـ**

الرقم - م / ١٠

التاريخ - ١٣٩٢/٢/٢ هـ

بسم الله تعالى

نحن محمد بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادة التاسعة عشر من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالمرموم

اللكي رقم ( ٢٨ ) وتاريخ ١٣٢٧/١٠/٢٢ هـ .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم ( ١٧٢ ) وتاريخ ١٣٩٢/٢/٢٥ هـ .

منا على ما عرضه علينا نائب رئيس مجلس الوزراء .

رضنا بما هوأت :-

اولا - الموافقة على نظام الهيئة العربية السعودية للتخصصات والتأهيس ومذكرته

الضريبة بالهيئة المرافقة لهذا ،

ثانيا - على كل من نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير التجارة والصناعة

تنفيذ مرسومنا هذا .



قرار - رقم ١٧٢ و تاريخ ٢٥ / ٩ / ١٤١٢ هـ ..

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المماطة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء رقم ١٠٧٢ في ١٢/٢/١٤١٢ هـ  
المستندة على خطاب معالي وزير التجارة والصناعة رقم ٢/٢٦٦ في ١٩/٢/١٤١٢ هـ المتضمن الاشارة الى  
الامر السامي الكريم رقم ٢/٢ في ٢١/٢/١٤١٢ هـ القاضي بالموافقة على انضمام السلطة الى اتفاقية انشائها  
المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس المنبثقة عن جامعة الدول العربية . . وافادته بان المواصفات القياسية  
اصبحت في الوقت الحاضر علما جوهرها فعلا في تنمية الاقتصاد الوطني واراء الكيان الاقتصادي والمناخسي  
للدولة وتحقيق الحد الاقصى من الانتاج على اسس متباعدة من العلم والخبرة وضبط جودة الانتاج المحلي ورفع  
مستواه . . وللاهمية الكبرى للمواصفات القياسية والحاجة اليها فقد وضعت الوزارة مشروع نظام انشائها  
سنة عربية مسموعة للمواصفات والمقاييس لسد حاجة من الحاجات اللازمة للاقتصاد الوطني . . وقد راجت الوزارة  
في المشروع ان تكون الهيئة مستقلة وثلاثة مع البناء الاقتصادي الوطني للسلطة القائم على الاقتصاد الحرطس  
قرار الهيئات القائمة في الدول التي تنتهج نفس السبيل للاقتصاد . . وقد ارفق معاليه مشروع النظام المذكور  
وبذكره التفسيرية . .

بعد الاطلاع على المعفر المرفق المتخذ من اصحاب المعالي وزير التجارة والصناعة ووزير الزراعة والمياه ووزير  
البتروك والشرة المعدية في الموضوع .

بمقرر بالسي

- ١- الموافقة على مشروع نظام الهيئة العربية المسموعة للمواصفات والمقاييس، بالهيئة المرافقة لملكته التفسيرية .
  - ٢- وقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك معوه مراخقة لهذا . .
- ولما ذكر مقرر . .

القائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء



نظام الهيئة العامة للغذاء والدواء  
للمواصفات والمقاييس

المادة الأولى : تتأسس بهذا النظام هيئة تسمى " الهيئة العامة للغذاء والدواء " وتختص الهيئة بمسؤولياتها في

المادة الثانية : وتختص الهيئة بمسؤولياتها في

أ) وضع واعتماد نصوص المواصفات القياسية الوطنية المتعلقة بالقياس والمعايرة والرموز وتعاريف المنتجات والسلع وأماثلها أخذ العينات وفير ذلك ما يحدده قرار مجلس إدارة الهيئة .

ب) نشر هذه المواصفات بالطرق التي تراها ولا تعتبر نافذة القبول إلا بعد نشرها بالجريدة الرسمية .

ج) نشر النسخة الثالثة بشأن التوحيد والتوحيد القياسي وتنسيق الأعمال المتعلقة بالمقاييس والمواصفات بالسلطة .

المادة الثالثة : تتبع الهيئة قواعد منح شهادات الجودة وشهادات المطابقة مع المواصفات القياسية الوطنية وتسلم كلفة إصدارها ومنح استعمالها ، ويكون استخدام الشارة اختيارياً .

المادة الرابعة : يجوز بقرار من مجلس الوزراء " بناءً على توصية مجلس إدارة الهيئة " الاشتراك في الهيئات العربية والإقليمية والدولية للمواصفات والمقاييس وتقوم الهيئة بتشكيل السلطة في اجتماعات هذه الهيئات .

المادة الخامسة : يكون تطبيق المواصفات القياسية الزامية ، ويجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة أن يكون تطبيق مواصفات قياسية وطنية معينة أو فئات منها اختيارياً ، وتراعي الهيئة عند إقرارها بالتطبيق الاختياري عدم الإخلال باعتباره أو أكثر من الاعتبارات التالية :

- ١- المحافظة على السلامة والصحة العامة .
- ٢- حماية المستهلك .
- ٣- ضمان الجودة العامة .

المادة السادسة : على الجهات والدوائر المختصة والهيئات الحكومية التنفيذ بالمواصفات القياسية الوطنية الإلزامية في شتراتها وبيعها وأعمالها .

المادة السابعة : يكون مقر الهيئة الرئيسي في مدينة الرياض، وللهيئة أن تنشئ فروعاً أخرى في المملكة .

المادة الثامنة : تكون للهيئة شخصية اعتبارية وترتبط إدارياً بوزارة التجارة والصناعة وتكون لها ميزانية مستقلة .

المادة التاسعة : يتركز الهيئة رئيس مجلس إدارتها أمام جميع الجهات الحكومية والخاصة والإدارية



لغة المادة لمجلس الوزراء

رقم .....  
الطرح .....  
تاريخ .....  
ملاحظات .....

والأهلية وفي كافة مجالاتها مع الفهم

يشكل مجلس إدارة الهيئة على الوجه الآتي : (١)

المادة الخامسة:

- ١- وزير التجارة والصناعة رئيساً
- ٢- وكيل وزارة التجارة والصناعة نائباً للرئيس
- ٣- مدير عام الصناعة والكهرباء في وزارة التجارة والصناعة
- ٤- مدير عام التجارة في وزارة التجارة والصناعة
- ٥- سكر من وزارة المالية والاقتصاد الوطني
- ٦- سكر من وزارة المعارف
- ٧- سكر من وزارة المحاكمات
- ٨- سكر من وزارة الزراعة والري
- ٩- سكر من وزارة البترول والثروة المعدنية
- ١٠- سكر من وزارة الإسكان
- ١١- سكر من مصلحة الأشغال العامة
- ١٢- ممثل لرجال الأعمال ، سكر أحد هاتين
- الصناعة سكر الأتمم التجاريين بالتساوي
- مع الغرف التجارية الصناعية بالسلطة ومصدر
- بتعيينها قرار من وزير التجارة والصناعة
- ١٣- مدير عام الهيئة

تفويض كل جهة بتعيين سكرها في مجلس إدارة الهيئة على أن يكون بقدر الإمكان من ذوي الاختصاصات المتعلقة بنشاط الهيئة ولا تقل مرتبته من العادة مقرر .  
يجوز بقرار من وزير التجارة والصناعة بناءً على توصية مجلس إدارة الهيئة إعطاء آخرين إلى مجلس الإدارة ولا يتجاوز عددهم سكر يتلون رجال الأعمال والمهنيين والمستهلكين والوزارات والدوائر المتلفة والصالح والمؤسسات الحكومية التي لم تشمل في مجلس إدارة الهيئة .

المادة السادسة:

لمجلس الوزراء بناءً على اقتراح وزير التجارة والصناعة أن يعدل بقراره تشكيلة مجلس إدارة الهيئة .

المادة السابعة:

مجلس إدارة الهيئة هو السهم على شؤونها ووضع سياستها واتخاذ كل مايلزم لصن قمارها بها ، وله في مبدئ ذلك على وجه الخصوص :  
١- وضع السياسة والقواعد التي تدير عليها الهيئة فيما يتعلق بالنواحي الفنية

(١) أعيد تشكيل مجلس الإدارة ، وذلك بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (١٨٢٦) وتاريخ ١١/٨/١٤٢٦هـ ، انظر ما صدر بشأن النظام.

الرقم —  
التاريخ —  
التواضع



مادة العامة لمجلس الوزراء

والسالية والإدارية وأصدار التواضع والقرارات التنفيذية لذلك وتصدر اللوائح

السالية بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني .

٢- وضع اللوائح الخاصة بموظفي الهيئة بالاتفاق مع ديوان الموظفين العام .

٣- تحديد واعتماد مشاريع النواحيات التقاسمية الوطنية .

٤- نشر مشاريع النواحيات التقاسمية الوطنية لاغتبار ملائمتها والحصول على

آراء المهنيين بشأنها قبل اعتمادها .

٥- وضع مشروع السيزانية العامة للهيئة .

٦- الاشراف على أعمال الهيئة الفنية والإدارية والمالية وإرفاقها

٧- وضع اللائحة الداخلية لسير أعمال مجلس الإدارة .

٨- تعيين المدير العام للهيئة ونائبه وعداته وتحديد مسؤولياته مع عدم الاعتلال

بمحكم المادة (١٤) من هذا النظام .

٩- إدارة العام والأختصاصات المنصوص عليها في هذا النظام .

يجتمع مجلس إدارة الهيئة مرة في كل ثلاثة أشهر على الأقل بناءً على دعوة يرسلها

الرئيس أو نائبه ويعدى للاعتقاد كما طلب ذلك أربعة من أعضائه على الأقل ، ويجب

أن تتضمن الدعوة بياناً بجدول الأعمال ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره

أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات

الحاضرين ، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

يخضع المدير العام للهيئة بالسماح الآتية :

١- تنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتطبيقها .

٢- الاشراف على موظفي وكالة الهيئة وإدارتها طلباً للمصالحات التي يفرسها

لها مجلس الإدارة .

٣- تقديم تقارير دورية إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر عن أعمال وإالية الهيئة

وأعداد تقرير سنوي عن نشاطات الهيئة .

٤- ما يهيئه له المجلس من مهام أخرى .

تكون موارد الهيئة العامة من المصادر الآتية :

١- الساحة التي تقدمها الدولة .

٢- الرسوم المتعلقة من الترخيص باستعمال شارة الطائفة للوامفكات

التقاسمية الوطنية وغيرها .

٣- ثمن ما تصدره الهيئة من نشرات .

٤- النج والمساعدات والهبات التي يعدي بقولها قرار من وزير التجارة والصناعة

المادة الثالثة عشرة

المادة الرابعة عشرة

المادة الخامسة عشرة



هيئة الخبراء بمجلس الوزراء



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

رقم .....  
تاريخ .....  
تواضع .....

### بمعد موافقة مجلس إدارة الهيئة .

لا تعمل على الهيئة من إيرادات لائحتك وتعيظه من أموال نقولة وفهم  
نقولة .

المادة السادسة عشر من الهيئة أن تصرف بالبيع فيما تلك من أموال ولا يتخذ تصرفها فيما تلك من أراضي ومساكن  
الأبعد الحصول على موافقة سابقة من وزير التجارة والصناعة .

المادة السابعة عشر من مجلس إدارة الهيئة تدبر الفاش من ميزانيتها في سنة مالية معينة السبر  
السنة أو السنوات التالية دون أن يحسم ذلك الفاش ما يكون يخصم للهيئة  
من ساهمة في الميزانية العامة للدولة .

المادة الثامنة عشر من مجلس إدارة الهيئة حاسبين ومراجعين نظاميين لتدبر حساباتها وميزانيتها  
وميزانيتها السنوية ويحدد أتعابهم ويحدد مشروع الحساب الختامي للهيئة بقرار  
من مجلس إدارتها ويصدق عليه بقرار من وزير التجارة والصناعة ويقدّم إلى ديوان  
الرقابة العامة .

المادة التاسعة عشر من نصير هذا النظام يرجع إلى مجلس الوزراء .

المادة العاشرة من يلقى هذا النظام كد ما يمارس منه من أنظمة سابقة .



مذكرة تفسيرية  
لنظام الهيئة العربية السعودية  
للمواصفات والمقاييس

تعتبر المواصفات القياسية في عصرنا الحاضر عاملاً جوهرياً فعالاً في تنمية الاقتصاد الوطني فهي تهدف إلى إرساء الكيان الاقتصادي للدولة وتحقيق الحد الأقصى من الإنتاج على أسس متينة من العلم والخبرة وضبط جودة الإنتاج المحلي ورفع شأنه وتنشيط التبادل التجاري محلياً ودولياً عن طريق التبسيط والتوحيد والتحديد وتظهر آثار ذلك في مجال صناعة والتجارة والزراعة والصناعات الكهربية والبناء والأعمال الهندسية وما يستتبعه ذلك من خدمة المنتج والمستهلك على السواء .

ففي نطاق الصناعة تشمل المواصفات القياسية على تحديد مواصفات قياسية تجعل الصناعة الوطنية أقدر على التنافس بأفضل كفا تصنع مواصفات قياسية لها يستورد من الخارج مما يحل محل المستورد على جودة ما يستورد وغير ذات ما لهذا من أهمية خاصة بالنسبة للملكية العربية السعودية يوفر عليها كثيراً من الأعباء التي تنحصرها بوجوب استيرادها كبراً ، كما يوفر عليها التكاليف الباهظة التي دفعتها غيرها من الدول عندما بدأت صناعاتها بدون مواصفات قياسية ثم استحدثت المواصفات القياسية فاضطرت من أجل ملائمة الصناعات الموجهة للمواصفات القياسية أن تجري تعديلاً في الصناعات كغيرها غالباً .

ونفس من البان أن المواصفات القياسية تعدم المستهلك الذي ليس لديه مصادر الوسائل المناسبة لاخبار جودة السلع التي يشتريها ، إذ يكفي أن يرى المستهلك على السلعة شارة مطابقتها للمواصفات القياسية حتى يطمئن إلى ما يستهلك ويصرف ثمنه ما يدفع ثمنه .

وفي مجالات التجارة ، تحقق المواصفات القياسية نشاطاً طائفاً ذلك أنها تخلص العلاقات بين التجار من طريق تبسيط الوصف ودقة التحديد الذي يمكن أن يحيط بالسلعة وما يستتبعه ذلك من تحقيق آثار ذات مغزى كبير على إنتاج السلع وتعبئتها وتحميلها ونقلها



وتيسر استخدام القوى البشرية على نحو أكثر جدوى .

ونظرا للآثار العكسرة للمواصفات القياسية التي لمستها الدول المتقدمة في المجالات المماثلة وفي مجالات الزراعة والمواصلات والكهرباء والبناء والأعمال الهندسية وغيرها ، فقد زار عدد الدول التي أنشأت لها أجهزة تسمى بوضع واعتماد المواصفات القياسية من خمسين دولة تقسم البلدان المتقدمة منها وعددا كبيرا من البلدان النامية ، وتعمل هذه الدول على التعاون والتبادل الفني فيما بينها ضمن إطار المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس ، كما أنشأت أخيرا منظمة مرمية للمواصفات والمقاييس ضمن نطاق جامعة الدول العربية ، انضمت اليها معظم الدول الأعضاء فيها ، تستهدف تطبيق التنسيق والتعاون بين الدول العربية في هذا المجال .

لذلك برزت الحاجة الى إنشاء جهاز مركزي للسلطة لوضع واعتماد المواصفات القياسية الوطنية وحمل التسمية اللازمة لها ، وقد استقرت وزارة التجارة والصناعة الأهمية الكبرى للمواصفات القياسية في هذه المرحلة المتطورة من نهضة السلطة العربية السعودية المباركة ، وأحسست مدى الحاجة اليها ، فوضعت النظام العرفي لسد حاجة من الحاجات الملحة اللازمة للاقتصاد الوطني ، وقد راعت الوزارة في وضعه أن يتواءم مع البناء الاقتصادي الوطني للمملكة ، كما راعي النظام ضرورة الأخذ بمبدأ الالتزام الاجباري بتطبيق المواصفات القياسية وذلك حفاظا على السلامة والصحة العامة وحماية للمستهلك وضمانا للمصلحة العامة ومع ذلك فلم يفسد النظام من هذا الالتزام موقفا جادا ، انه نص على جواز أن يكون تطبيق مواصفات قياسية وطنية بصفة أو فئات منها اختياريا ، دون الاخلال بأي من الاعتبارات الأتفة الذكر ، الا أنه بالنسبة للمشتريات الحكومية فقد رأى النظام أن تتفرد الجهات الحكومية بالمواصفات القياسية تنفيذا تاما ، وذلك لتحقيقا للمصلحة الخاصة .

ونظرا لارتباط هذه المواصفات بقطاعات التجارة والصناعة والزراعة والمواصلات والكهرباء والبناء والأعمال الهندسية ، فقد اقتضى الأمر إشراك أكبر عدد ممكن من الشخصيات في الوزارات والمصالح الحكومية بالإضافة الى ممثلين من رجال الأعمال والمستهلكين والمهنيين

# المملكة العربية السعودية

وزارة التجارة والصناعة

مكتب وكيل الوزارة

الرقم . . .

التاريخ . . .

المرفقات . . .

الذين يمثلهم الأمر في وضع هذه المواصفات ، ضمانا لاهدافها على أسس علمية سليمة .

وقد فرغت هذه الاعتبارات وجوب انشا \* هيئة لها شخصية اعتبارية واستقلال ذاتي وميزانية مستقلة لتتوفر لها المرونة الكافية لتحقيق اغراضها وتسهيل تملونها مع المنظمات الدولية التي تشترط للانضمام الي عضويتها وجود هيئات وأجهزة مستقلة للمواصفات القياسية ، ولتتسجم مع المنظما والأجهزة العاملة في الدول التي تأخذ بنظام الاقتصاد الحر .

واستكمالاً للمرونة اللازمة لتحقيق الافراض السالفة الذكر ، فقد عهد النظام الساسي الهيئة بوضع السياسة والقواعد التي تسيطر عليها فيما يتعلق بالنواحي الفنية والمالية والادارية وإصدار اللوائح والقرارات المنفذة لذلك ، على أن تصدر اللوائح المالية بالاتفاق مع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، واللوائح الخاصة بموظفي الهيئة بالاتفاق مع ديوان الموظفين العام .

يحدد النظام الوضع القانوني للمواصفات القياسية ويتناول كيفية وضعها واعتمادها وتنفيذها ، ضمنياً بأحداث شهادات الجودة وشارات مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية الوطنية لاستعمالها في الترويج للمنتجات الوطنية ، كما تناول مالية الهيئة ، وعدد المصادر التي تتكون منها ، ومنحها حق تملك وحيازة اموال المنقولة وغير المنقولة ومحوها حق التصرف فيها بالبيع باستثناء الاراضي والمباني ، فقد طسق حق التصرف فيها بالبيع على موافقة وزير التجارة والصناعة كما أجاز للهيئة قبول الهبات والتبرعات بقرار من وزير التجارة والصناعة بعد موافقة مجلس الادارة ، لمتمكن الوزير ، بوصفه مثلاً للحكومة من الرقابة الفعلية على قبول الهيئة للهبات والتبرعات ، والهدف من اجازة قبول الهيئة للهبات والتبرعات ان يكون للهيئة قدرة أكبر على مطابقة أهدافها القياسية .

و ضمانا للرقابة على أموال الهيئة وحساباتها ، فقد نص النظام على قيام مراجعين نظاميين بتدقيق حساباتها وميزانيتها السنوية .



# ما صدر بشأن النظام

١٣٩٦ / ١١ / ٨ تاريخ ١٨٧٢

قرار رقم

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الخطاب المرفوع من معالي وزير التجارة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس رقم ٢١٨٢ في ١٠/١٠/٩٦ هـ التضمن انه اتضح ان عدد اعضاء مجلس ادارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس قد انخفض بعد التمددات التي ادخلت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٩٨٦ وتاريخ ١٨/٨/٩٦ هـ على النظام الاساسي للهيئة الصادر بالمرسوم الملكي رقم ١٠/٢ وتاريخ ٢/٢/١٣٩٢ هـ يفرض الحد المطلوب لتحقيق اهداف الهيئة سيما وان بعض الجهات مثل ما ذكر من طوعا ادى الى ازدياد التثقل فضلا عن ان بعضها لا يحرر أو يتأخر تأثرا جاسرا باعمال التفتيش مما يودي الى صعوبة شغل اصحاب الهيئة بالسرعة المنشودة .  
هذا على ذلك فقد قامت الهيئة بحصر الجهات التي تتصل اتصالا وثيقا باعمال التفتيش ،  
وقد روي في هذا المعصر ان يضم مجلس الادارة ضمن من الجهات المعنية بترشيح الترواح الوطني ودفع مجلد الانتاج وتشمل القطاعات الهيئة بالاستيراد والتصدير وصحة المستهلك وولاته وأمنه مع توفير العروة اللازمة للافاده من الشركات والجهات النظر المختلفة عند نظر الموضوعات المتعلقة على التوجه الذي يحلل الهدف من اصدار النظام الاساسي للهيئة ويقتضي مع التشكيل الوزاري الجديد .

وحيث ان المادة العادية عشرة من النظام الاساسي للهيئة تقضي بأنه "يجوز لمجلس الوزراء" بناء على اقتراح من وزير التجارة والصناعة ان يعدل بقرار منه تشكيل مجلس ادارة الهيئة .

فانه يقترح اعادة تشكيل مجلس ادارة الهيئة ليكون على الوجه التالي :

- |    |  |              |
|----|--|--------------|
| ١- | وزير التجارة   | رئيسا        |
| ٢- | وكيل وزارة التجارة   | نائبا للرئيس |
| ٣- | مثل من وزارة الصناعة والكهرباء   | عضوا         |
| ٤- | مثل من وزارة الزراعة والسماء   | عضوا         |
| ٥- | مثل من وزارة الصحة   | عضوا         |
| ٦- | مثل من وزارة الاغذية والماء والسكان  | عضوا         |
| ٧- | مثل من قطاع حماية المستهلك   | عضوا         |
| ٨- | مثلان من رجال الاعمال يمثل احد هاتين رجال التجارة والاخر رجال الصناعة ويختاران بالتشاور مع الخرف التجارية والصناعة ووزير التجارة والصناعة ويحدد بتمثيلها قرار من رئيس الهيئة لمدة ثلاث سنوات | عضوين        |
- ٠٠٠ / ٠٠٠

## ١- مدير عام الهيئة

وتقوم كل جهة بتعيين ممثليها في مجلس إدارة الهيئة على أن يكون بحد لا يتجاوز من ذوي الاختصاص ولا تقل مرتبته عن العادية مشروء ويجوز بقرار من وزير التجارة بناءً على توصية مجلس إدارة الهيئة إضافة عضوين آخرين على الأكثر يمثلون رجال الأعمال والمهنيين والمستهلكين والوزارات والشركات والمنشآت والصالح والمؤسسات الحكومية التي لم تشمل في مجلس إدارة الهيئة .  
ولما كان مجلس الوزراء الموقر قد حدد كفاية أعضاء مجلس الإدارة في ١١/١١/١٣٦٢ هـ بثلاثمائة ريال من كل جلسة ونظراً لتفسير الظروف الاقتصادية وارتفاع سنو الهيئة فإنه يقترح رفع الكفاية المذكورة إلى خمسمائة ريال بالنسبة لممثلي الحكومة والسفر ريال بالنسبة لرجال الأعمال ،  
لهذا أرجو الموافقة على ذلك .

### بموجب

الموافقة على تشكيل مجلس الهيئة العربية المصنوعة للصناعات والتجارب على النحو التالي :

- ١- وزير التجارة
  - ٢- وكيل وزارة التجارة
  - ٣- ممثل من وزارة الصناعة والكهرباء
  - ٤- ممثل من وزارة الزراعة والسماء
  - ٥- ممثل من وزارة الصحة
  - ٦- ممثل من وزارة الأشغال العامة والإسكان
  - ٧- ممثل من قطاع حماية المستهلك
  - ٨- ممثلان من رجال الأعمال يمثلان أحد من التجار والاخر رجال الصناعة ويختاران بالتشاور مع الغرف التجارية والصناعية ووزير التجارة والصناعة ويصدر بتشكيلهما قرار من رئيس الهيئة لمدة ثلاث سنوات
  - ٩- مدير عام الهيئة العربية المصنوعة للصناعات والتجارب
  - ١٠- ممثل للمؤسسة العامة للبترول والمعادن (مترشحين)
- ثانياً : يطلع لكل عضوين أعضاء المجلس المذكورين كفاية بخلافه الفريال من كل جلسة بعد التصديق لا يزيد عن ( ١٢ ) الفريال في السنة .

ولما ذكر مسبقاً

التوقيع الثاني لرئيس مجلس الوزراء